

شرح تنبيه الفقيه وتفقيه النبيه 82 للشيخ عامر محمد بهجت

#بلاغ

عامر بهجت

هذا بالنسبة للحالات التي يتعين فيها الجهاد. واضح؟ في حالات ما سوى هذه الحالات يكون الجهاد حينئذ فرض كفاية على الأمة ولا يكون على الشخص بعينه ما هي الشروط التي اذا وجدت في الشخص يتعين او يخاطب بوجوب الجهاد؟ قلنا الجهاد يكون واجب فرض كفاية او فرض - 00:00:00

لكن على من؟ نقول المقاتل اول شيء يشترط ان يكون مسلما بالغاً خرج به الصبي عاقلاً خرج به المجنون ذكراً خرج به الانثى المرأة لا يجب عليها الجهاد حراً خرج به العبد. السادس مستطعياً فلا يجب الجهاد على العاجز كالمسلول والمقعّد والاعمى. الشرط -

00:00:30

هو شرط للجواز. بمعنى انه لا يجوز الغزو الا بهذا الشرط وهو الاذن. وهذا الشرط شرط في غير الجهاد الذي يتعين شخص بعينه فنقول يجب عليه ان يكون مأذوناً له من قبل الامام فلا يجوز الغزو الا باذنه. والامر الثاني اذن - 00:00:50

المسلمين فلا يجوز الغزو بغير اذن الوالدين في جهاد التطوع. فان تعين عليه الجهاد فانه يجب حينئذ الصائل صال عليه شخص يريد قتله ماسك السلاح يقتله هل يجب عليه يستأذن؟ يتصل على ابوه وامه يقول ترى بدافع هذا الشخص حتى ما يذبني - 00:01:10

ها نقول لا انما المقصود هنا الجهاد غير المتعين على الشخص. واما بالنسبة للمقاتل الذي يقاتل في الجهاد فيشترط ان يكون خرج به المسلم فقتال المسلم ليس من الجهاد ولو كان ولو كان قتالاً مشروعاً لان الجهاد له - 00:01:30

معنى خاص اصطلاح خاص يقصد به قتال الكفار خاصة. لكن لو صال على الشخص شخص مسلم يأتي المجرم احياناً يريد يقتله. فهل يدفعه ولا ما يدفعه؟ نقول يدفعه. لكن هل هذا يأخذ احكام الجهاد؟ فيكون ماله غنيمة يأخذ - 00:01:50

وتسبى نساؤه لا لا هذا يعتبر من دفع الصائل وهو جهاد بالمعنى العام من جهة المعنى العام لكن ليس المصطلح الخاص كذلك مثلاً قتال اهل البغي فانه سيأتي معنا في الحدود ان اهل البغي الذين يخرجون على الامام بتأويل سائغ هؤلاء - 00:02:10

يقاتلون لكن قتالهم هذا لا يسمى جهاداً بالمعنى الخاص. الراب او الثاني من شروط المقاتلة ان يكون حربياً خرج به الذمي والمعاهد ومستأمن ف هؤلاء لا يجوز قتالهم وقد جاء الوعيد الشديد في ذلك من قتل مقاتلة معاهدا لم يرح رائحة الجنة ويشمل ثلاثة اصناف اهل الذمة - 00:02:30

والمعاهدون والمستأمنون سيأتي بيان كل نوع منهم. الثالث البالغ. البالغ. والمقصود بالبالغ هنا من حصل فيه احد من من امور البلوغ الثلاثة او الرابع الاول اذا انزل من المنى احتلم. الثاني - 00:02:50

اذا انا بتحول قجري شعر خشن. الثالث بلوغ خمسة عشر سنة. فاما الصبيان الذين دون البلوغ لم يوجد فيهم علامات البلوغ ف هؤلاء لا يجوز قتالهم لا يجوز قصدهم بالقتل. واضح؟ لا يجوز قتل الصبي بالقتل ولا قصد المرأة ولا قصد المجنون. ولهذا قلنا - 00:03:10

العقل الذكر من اهل القتال. فلا يجوز قتال المقعد. واحد مقعد مشلول. فظفر المسلمون به هل يجوز قتله ولا ما يجوز؟ نقول لا يجوز قتله. هؤلاء الذين لا يجوز قتالهم ونعيدهم فنقول الصبي لا يجوز قتله. المرأة الاعمى الشيخ الفاني - 00:03:30

شيخ كبير ما يستطيع ما يقوى على الكتاب. الراهب راهب وهو يعتزل في صومعته يتعبد ولا له علاقة لا بسياسة ولا بحروب ولا هذا لا يجوز ايضاً قصدوا بالقتل وكذلك الزمن وهو المقعد ف هؤلاء لا يجوز قتالهم. لكن متى يجوز هؤلاء قصدهم بالقتل؟ نقول يجوز في

حالتين. الحالة - 00:03:50

إذا قاتلوا أو أعانوا فإذا حملت المرأة السلاح وصارت تقاتل مسلمين. جيش الكفار هل يجوز قصدها بالقتل ولا لا؟ يجوز ذلك ما في أشكال. الأمر الثاني إذا أعانوا مثال ذلك نقول شيخ ثاني ما يستطيع أن يحمل السلاح ولا أن يقاتل لكن هو الذي يضع خطة الحرب -

00:04:10

الذي يدير الحرب فهذا يجوز قتله ولا لا؟ نقول يجوز قتله. المسألة الثانية التي يستثنى فيها جواز قتل هؤلاء مثل النساء والأطفال ونحوهم نقول إذا كان قتلهم على سبيل اتباع لعل سبيل القصد. مثال ذلك روي في الحديث أن النبي - 00:04:30 رمى الطائف بالمنجنيق. المنجنيق هذا ينزل ما يفرق بين صبي وامرأة. لكن هذا لا يحصل به قصد. يعني لا ليس قتل النساء والأطفال بمثل هذه مقصود وإنما حصل تبعاً كذلك إذا قوتلوا بما يعم الاتفاق به كهدم الدار عليهم - 00:04:50

أو اغراقهم فتح الماء عليهم حتى تفرقهم. فمثل هذه الأمور قد يحصل في قتل النساء والأطفال على سبيل التبع وهذا جائز كما جاء ذلك في حديث الصعب ابن جثامة؟ رضي الله تعالى عنه لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مسألة التبييت واصابة النساء والذاري قال هم منهم. فقال العلماء هذا على سبيل - 00:05:10

على سبيل القصد. وهل يجوز قتل نساء المسلمين هل يجوز قتل نساء الكفار وأطفالهم قصداً إذا كانوا هم يقتلون نساء المسلمين وأطفالهم قصداً ولا ما يجوز؟ يعني كان الكفار والعياذ بالله ما عندهم أخلاقيات في الحرب يأخذون الطفل وينحرونه نحراً. هل يجوز -

00:05:30 -

المسلمين يقصدون الطفل وينحرونه بهذه الطريقة نقول لا يجوز وهذا محل اتفاق ولم يقل به أحد من أهل العلم أنه يجوز في مدونات الفقه عند الأئمة السابقين وأن كان بعض المعاصرين قد قال به لكن هذا قول فيما يظهر والعلم عند الله تعالى أنه قول لم يقل به أحد من السابقين. وقد وجد قتل النساء والأطفال في السابق - 00:05:50

مع هذا لم يفتي أحد من الفقهاء رحمهم الله بجواز ذلك. وأما الاستدلال بأن هذا من باب المعاملة بالمثل ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم. نقول من اعتدى عليكم فاعتدوا على طفله ولا عليه ما عليه طيب الطفل هذا أنت لما عاقبت المعتدي -

00:06:10

ما ما عاقبته هو عاقبت طفله واضح؟ اعتديت على الطفل فليس هذا أصلاً من باب مقابلة العدوان بمثله لأنك الآن إلى غير المعتدي لكن مثل هذه لا يستدل بها أهل العلم في التمثيل بقتل الكفار لا يجوز التمثيل بقتل الكفار لكن إذا مثلوا بقتل المسلمين - 00:06:30 يجوز لأنك الآن ستعاقب المعتدي ولا غيره؟ ستعاقب المعتدي هذا نفسه معتدي. واضح؟ طيب هذا ما يتعلق به المقاتل ومقاتل.

بالنسبة للغنائم التي يظفر بها المسلمين في قتالهم مع الكفار قد يظفرون بأسرى من المسلمين الكفار. فهؤلاء - 00:06:50

تري أن يكون هذا الأسير ممن يجوز قتله يعني من الرجال البالغين إلى آخره في خير فيه الإمام بين أربع خيارات الخيار الأول قتله وقد جاء الأسرى. الثاني أن يمن عليه مجاناً من غير عوض. يقول أذهبوا فانتم الطلقاء. الثالث أن يفديه بمال أو بأسير. أما يطلب فدية مالية أو - 00:07:10

أسرى يقول نطلق الأسير مقابل الأسير. الرابع الاسترقاق والخيار في ذلك إلى الإمام يفعل ما يراه الأصلح وأما من يحرم قتله مثل

النساء والأطفال والمجانين فهؤلاء لا يجوز قتلهم ولا آفاداتهم ونحو ذلك الفقهاء يقولون أنهم - 00:07:30

يصيرون أرقاء بمجرد السبي يسيرون على أرقاء بمجرد السبي. وأما بالنسبة للأموال المنقولة فإنها تقسم على الغنائم مثل لو غنموا

يعني أموال منقولة سيارات وأسلحة وما إلى ذلك هذه تقسم على الغنائم. وأما بالنسبة - 00:07:50

راضي إذا فتحت فإن الإمام فتحت عنه يعني بالسيف وبالقوة فإن الإمام يخير بها بين أمرين إما أن يقسمها على الغنائم أو أن

يجعلها وقفاً على المسلمين تكون بيد تقر بيد آ من آ يزورها ونحو ذلك ويدفع عليها خراجاً - 00:08:10

مستمراً هناك أمور قد توقف القتال بين المسلمين والكفار وهي المصالحات وأنواع الصلح ثلاثة أولها الذمة. أي ابن القيم رحمه الله

يقول أهل الكفار نوعان. أهل عهد وأهل حرب. أهل العهد ثلاثة أصناف. الأول الذمة - 00:08:30

والذمة بالتعبير المعاصر يعني هم آآ مواطنين في الدولة الاسلامية يدفعون الجزية ويبقون في الدولة الاسلامية ولا تعقد الذمة الا من

قبل الامام. فلا يجوز لاحاد الرعية ان يعقد الذمة - 00:08:50

الامر الثاني ان الذمة لا تعقد الا لاهل الكتاب او المجوس. لا يجوز عقد الذمة مثلاً مع الملحدين او الوثنيين تختص باهل الكتاب والمجوس في مذهب الحنابلة ومذهب جمهور العلماء. وقد خالف في هذه المسألة بعض اهل العلم واختاروا شيخ الاسلام انه رحمه

الله يقول - 00:09:10

تؤخذ الجزء من اي صنف من اصناف الكفار لكن المذهب عليه الجمهور انها تختص باهل الكتاب اليهود والنصارى والمجوس. وعقد

الذمة مؤبد ولا مؤقت مؤبد وعقد الذمة واجب على الامام ان يعقد الذمة ولا يخير - 00:09:30

له ان ان لا يعقد نقول عقد ابن ما واجب فاذا متى بذل اهل الذمة الجزية وجب قبولها منها منهم وحرّم قتالهم - 00:09:50